ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

نظرة على أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١

إعداد
عبير غيث

تحرير
شريف عبدالحميد

www.maatpeace.org

مقدمة

خلال الربع الأول من عام 2021 استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في ارتكاب أنماط متعددة وخطيرة من انتهاكات حقوق الإنسان، مخلفة خريطة متنوعة من الضحايا بين الفئات المختلفة للشعب الفلسطيني، حيث واصلت قوات الاحتلال تنفيذ جرائمها وانتهاكاتها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك اقتحام المدن الفلسطينية والاستخدام المفرط للقوة، وشن مداهمات واعتقالات وأعمال تنكيل بالمواطنين مما أدى لمزيد من ترويع المدنيين. فضلا عن تصاعد أعمال الهدم والتجريف وتوزيع إخطارات الهدم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. كما نفذ المستوطنون اعتداءات متعددة على الأراضي والمزارعين والمنازل.

فخلال الثلاث الاشهر الاولي من عام 2021 - الفترة الزمنية التي يتناولها التقرير- واصلت إسرائيل انتهاكاتها لكافة القواعد والمبادئ التي يقرها القانون الدولي. فما بين الاعتداءات والمصادرة والهدم وسلب الاراضي والتهجير والحصار مرت هذه الاشهر الثلاث على الفلسطينيين كعادتهم طوال الـ 74 عاما الماضية.

فقد واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية تكريس سياسات الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، من خلال مجموعة من القوانين والسياسات والممارسات المصممة لفصل الفلسطينيين وتجزئتهم وعزلهم، إذ تم تقسيم الشعب الفلسطيني عمداً إلى أربع أقسام منفصلة قانونياً وسياسياً وجغرافياً، وتشمل: الفلسطينيين حملة الجنسية الإسرائيلية، والفلسطينيين المقيمين في القدس، والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة الخاضعين للقانون العسكري الإسرائيلي، واللاجئين الفلسطينيين المنفيين في الخارج، وتتحمل هذه السياسات المسئولية الأكبر عن تدهور الظروف المعيشية في الأراضي الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من الممتلكات والموارد الطبيعية، ومن التحكم في ثرواتهم الغذائية وإنتاجهم الاقتصادي، كما تفرض هذه السياسات قيوداً صارخة على الحق في التنقل والإقامة، وجمع شمل الأسر.

وخلال هذه التقرير تقدم مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** رصداً وتحليلياً لأهم التطورات السياسية والتشريعية والانسانية على الساحة الفلسطينية مركزة على أبرز الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد شعب فلسطين خلال الربع الأول من عام 2021.

تطورات المشهد السياسي

شهدت الساحة الفلسطينية العديد من التطورات على المستوي السياسي المتمثل في محاولات المصالحة الفلسطينية وإجراء انتخابات في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انقطاع منذ عقد أخر انتخابات في عام 2006 وعلى مستوى العدالة الجنائية التي منحت الامل للفلسطينيين لإمكانية ملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية من مجرمي إسرائيل.

1. المصالحة الفلسطينية

وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن في منتصف يناير 2021 مرسوما لإجراء الانتخابات، في خطوة اعتبرها محللون وسيلة للفلسطينيين لاكتساب الشرعية، وجاءت قبل أيام من تنصيب الرئيس الأميركي جو بايدن. وقد يتيح هذا التوافق الفلسطيني استئناف المحادثات مع الولايات المتحدة بعد قطيعة دامت لأكثر من أربع سنوات، وخاصة منذ اعتراف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في 2017، وإعلانه لاحقا خطة للسلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني نصت على ضم إسرائيل لأجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة[1].

وفي محاولة لإنهاء الانقسامات الداخلية استضافت القاهرة في 8 فبراير 2021 محادثات بين وفد من حركة فتح بزعامة الرئيس محمود عباس وآخر من حركة حماس وذلك قبيل انتخابات فلسطينية مزمعة في وقت لاحق من هذا العام. وإلى جانب فتح وحماس، يُعتقد أن هناك ممثلين عن نحو 12 فصيلا آخر متنافس أبرزها حركة الجهاد الإسلامي لمحاولة إنهاء انقسامات داخلية قائمة منذ زمن بعيد. وسعت مصر طيلة 14 عاما دون جدوى لتحقيق المصالحة بين حركة فتح وخصمها اللدود حركة حماس التي تعارض أي مفاوضات مع إسرائيل. كما أنه لم تنظم انتخابات فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية منذ 15 عاما. فمن المعروف أن الانتخابات الاخيرة في 2006 والتي انتهت بفوز مفاجئ لحركة حماس في أول انتخابات تشريعية لها أدت ذلك إلى صراع على السلطة بين حماس التي تقع قاعدة نفوذها في غزة، وفتح في الضفة الغربية[2].

2. تطورات العدالة الجنائية

أكدت المحكمة الجنائية الدولية في 5 فبراير 2021 أن الوضع في فلسطين يدخل ضمن اختصاصها ومن ثم يحق للمحكمة البدء في اجراء تحقيقات حول انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية وملاحقة ومحاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات طبقا لقواعد النظام الاساسي للمحكمة ويفتح الطريق الذي طال انتظاره لتحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين، من ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة. يأتي قرار القضاة استجابة لطلب قدمه

[1] - بدء جلسات الحوار الوطني الفلسطيني بالقاهرة، موقع DW عربي، 8 فبراير 2021، الرابط، https://bit.ly/3dZVCwV
[2] - انطلاق المحادثات في القاهرة بين الفصائل الفلسطينية في محاولة لإنهاء الانقسامات، موقع فرانس 24، 8 فبراير 2021، الرابط، https://bit.ly/3uOr2NB

مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في 22 يناير 2020 لتأكيد نطاق ولاية المحكمة في فلسطين. وهذا الحكم المحوري يفتح الباب أمام تحقيق قد يؤدي يوما ما إلى أن يتحمل أكبر المسؤولين عن ارتكاب جرائم جسيمة مسؤولية أفعالهم في محاكمة عادلة سواء بخصوص جرائم الحرب التي ارتُكبت أثناء الأعمال العدائية أو خلال توسيع المستوطنات غير القانونية.[3]

تطورات الوضع الحقوقي خلال الربع الأول من عام 2021

لم تهدأ انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة وهجمات المستوطنين خلال الاشهر الثلاثة الاولي من عام 2021 فما بين الهجمات ضد المدنيين والاعتقالات التعسفية، شهدت الانتهاكات أيضا عملية فتح سدود إسرائيلية أدت لإغراق عدد كبير من الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة وقطع الكهرباء عن بلدة مجاورة لمدينة أريحا كل ذلك في ظل صمت دولي لم يجرأ حتى على إدانة الانتهاكات الاسرائيلية.

1. الهجمات ضد المدنيين

واصلت الحكومة الاسرائيلية أعمالها التخريبية الممنهجة ضد الممتلكات الفلسطينية حيث فتحت القوات الإسرائيلية سدود مياه الأمطار الآتية من المستوطنات باتجاه أراضي المواطنين شرق مدينة غزة، مما هدد بإتلاف المزروعات وتدمير الحقول الزراعية وتكبيد المزارعين خسائر فادحة.

كما قامت قوات الاحتلال بقطع التيار الكهربائي عن المواطنين شمال مدينة أريحا، وإغراق مئات الدونمات الزراعية بمياه الأمطار، عقب فتح العبارات شرق مدينة غزة، وغرق خيام المواطنين في حمصة في الأغوار بعد هدم مساكنهم وتشريدهم في العراء، مشاهد تظهر عنصرية الاحتلال ضمن قائمة طويلة من الانتهاكات والجرائم اليومية المتواصلة، هدفها ابتلاع وسرقة الأرض الفلسطينية، وتهجير وطرد المواطنين، وإحلال المستوطنين مكانهم.

كما واصل المستوطنين اعتدائهم على المواطنين الفلسطينيين بمساعدة قوات الاحتلال حيث اقتحمت مجموعة من المستوطنين بدراجات نارية كسارة فلسطينية قرب منطقة عين سامية شرق كفر مالك، وأحرقوا الشاحنة الموجودة هناك، مستغلين عدم وجود أحد من العمال. كما اقتحم عشرات المستوطنين خان اللبن جنوب قرية اللبن الشرقية جنوب نابلس بحماية قوات كبيرة من جنود الاحتلال.

وفي كفر قدوم أصيب شاب بعيار إسفنجي بالقدم وأصيب مواطنون بعشرات حالات الاختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال قمع جيش الاحتلال المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة للجدار والاستيطان، والمطالبة بفتح الشارع الرئيسي المغلق للقرية منذ (18

[3] - قضاة المحكمة الجنائية الدولية يفتحون الباب أمام تحقيق رسمي، هيومن رايتس واتش، 8 فبراير 2021، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2021/02/08/377805

عاما). وفي أراضي قرية بيت دجن شرق نابلس، أصيب مواطن بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، بعد صلاة الجمعة، خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي، مسيرة سلمية احتجاجا على إقامة بؤرة استيطانية فوق أراضيهم[4].

2. الاعتقال التعسفي

يعرف الاعتقال الإداري بأنه هو اعتقال بدون تهمه أو محاكمة يعتمد على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، ويمكن حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور قابلة للتجديد. ويلاحظ أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ماضية في استخدام سياسة الاعتقال الإداري على نطاق واسع ضد أفراد الشعب الفلسطيني، على الرغم مما فرضه القانون الدولي من ضوابط ومحددات لاستخدامه.

و منذ مطلع 2021 نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات اعتقال ممنهجة طالت جميع فئات المجتمع، واستمرت في تنفيذ سياساتها التنكيلية الممنهجة، وانتهاكاتها المنظمة لحقوق الأسرى والمعتقلين التي كفلتها المواثيق والأعراف الدولية؛ حيث تصدرت جملة من الانتهاكات واقع قضية المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما مع انتشار فيروس (كورونا) والانتهاكات التي رافقت ذلك والتي ساهمت في تفاقم الظروف المعتقلين.

ووفقا لتقارير حقوقية معنية بشؤون الأسرى والمعتقلين فإن قوات الاحتلال الاسرائيلي اعتقلت نحو 456 فلسطيني خلال شهر يناير 2021 من بينهم (93) طفل، و(8) من النساء، ووصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة (105) أمر اعتقال إداري، بينها (30) أمر جديد، و(75) تجديد. وتشير تقارير صادرة عن مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة -القدس) إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية شهر يناير 2021 نحو (4500) أسير، منهم (37) أسيرة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو (140) طفل، وعدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (450) معتقل.

وفي القدس شهد شهر يناير 2021 اعتقالات واسعة وبلغت 179 حالة اعتقال من المدينة، من بينهم (56) قاصرًا. يذكر أنه تم تحويل عدد من الاطفال القصر لزنازين الاحتلال ولتحقيقات قاسية في مركز توقيف وتحقيق "المسكوبية" فنجد مثلا أن **محمد غانم مصطفى** (15 عاما) أحد المعتقلين الذين تعرضوا لاعتداء وضرب لإجباره على الاعتراف بالتهم المنسوبة إليه، إضافة إلى ساعات التحقيق الطويلة وحرمانه من النوم والطعام،

[4] - استغراب فلسطيني للصمت الدولي على الانتهاكات الاسرائيلية، موقع الشرق الاوسط، 20 فبراير 2021، الرابط، https://bit.ly/3e7d6HV

وبعد أسبوع من التحقيقات الصعبة التي تعرض لها، أفرج عنه بشرط الإبعاد عن منزله في العيسوية والحبس المنزلي.[5]

وخلال شهر مارس اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، نحو (438) فلسطيني من بينهم (69) طفل بينهم فتاة قاصر، و(11) من النساء، ووصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة (105) أمر اعتقال إداري، بينها (28) أمرًا جديدًا، و(75) أمر تجديد. وفي القدس استمرت سلطات الاحتلال في تنفيذ عمليات الاعتقالات والاقتحامات للبلدات والأحياء، حيث بلغت حالات الاعتقال في مدينة القدس خلال شهر مارس 169 حالة اعتقال بينها (47) قاصر و10 إناث بينهن فتاة قاصر. وتركزت الاعتقالات في بلدة العيسوية حيث سجلت فيها (46) حالة اعتقال، (42) منها في القدس القديمة والمسجد الأقصى إضافة إلى اعتقالات شملت معظم بلدات وأحياء المدينة.[6]

3. قمع التظاهرات السلمية

مع بداية عام 2021 أطلقت قوات الاحتلال الرصاص الحي على الفلسطينيين، فأصيب 18 فلسطينيا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والعشرات بالاختناق بالغاز المسيل للدموع خلال قمع مسيرة «كفر قدوم» الأسبوعية. فوفقا لتقارير محلية فإن العشرات من جنود الاحتلال اقتحموا القرية واعتلوا أسطح المنازل، وأطلقوا الرصاص المعدني والغاز على أهالي القرية. ومن المعلوم أن مسيرة «كفر قدوم» المناهضة للاستيطان تقام أسبوعيا للمطالبة بفتح شارع القرية المغلق منذ أكثر من 17 عاما لصالح مستوطني «قدوميم» المقامة عنوة على أراضي القرية. كما أصيب عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز خلال قمع قوات الاحتلال مسيرة «بيت دجن» الأسبوعية شرق نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة احتجاجا على إقامة بؤرة استيطانية واحياء للذكرى الـ 56 لانطلاقة انتفاضة فلسطين.

كما قمع جيش الاحتلال الاسرائيلي، مسيرة منددة بإقامة بؤرة استيطانية جديدة في «جبل الشرفة» بقرية دير جرير شرق رام الله في الضفة الغربية المحتلة، وأثناء احياء الذكرى الـ 56 لانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، مما أسفر عن إصابة فلسطيني برصاصة معدنية في رأسه، وآخرون بالاختناق. وأصيب شاب فلسطيني 24 عاما يدعى **رسمي أبو عرام** برصاص الاحتلال، في منطقة «لتوانة» جنوب الخليل في الضفة الغربية المحتلة، فيما قالت مصادر محلية، إن إصابته حرجة[7].

---

[5] - مؤسسات الاسرى: الاحتلال اعتقل 456 مواطنا/ة فلسطينيا/ة بينهم 93 قاصرا و8 من النساء، مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، 7 فبراير 2021، الرابط، https://www.addameer.org/ar/node/4283

[6] - الاحتلال اعتقل خلال شهر مارس 2021 (438) فلسطينيا/ة، مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، 7 ابريل 2021، الرابط، https://www.addameer.org/index.php/ar/node/4358

[7] مع بداية 2021 انتهاكات الاحتلال مستمرة بحق الشعب الفلسطيني، الوطن، 1 يناير 2021، الرابط، https://www.elwatannews.com/news/details/5192463

4. الانتهاكات ضد الأطفال

خلال الربع الأول من عام 2021، اعتقلت سلطات الاحتلال 230 طفلاً فلسطينيا، من بينهم 140 طفل تقل أعمارهم عن 15 عاماً، ويقبع الأطفال الفلسطينيين في 3 سجون مركزية وهي (عوفر- مجدو-الدامون)، والنسبة الأعلى منهم في سجني وعوفر ومجدو[8].

وتشكل سياسة الإهمال الطبي أبرز الأدوات التنكيلية الممنهجة التي تمارسها إدارة سجون الاحتلال بحق الأطفال المعتقلين، والتي تسببت على مدار عقود ماضية في مقتل العشرات منهم، حيث تستخدم إدارة السجون حق المعتقلين في العلاج، والرعاية الصحية كأداة قمع وتنكيل ومساومة، منتهكة بذلك حقّهم في العلاج والرعاية الصحية. حيث يواجه الأطفال في سجون الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإهمال الطبي (القتل البطيء)، عبر عدة أدوات ممنهجة أهمها المماطلة في تشخيص المرض، وتقديم العلاج اللازم، إذ لا تستثني إدارة السجون الأطفال من سياستها، فعدا عن ظروف الاعتقال القاسية التي يوجهونها منذ لحظة اعتقالهم تمعن إدارة السجون في انتهاك أبسط حقوقهم التي كفلها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

ففي 26 فبراير 2021 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الفتى أحمد فلنة (17 عام) طالب في الصف الأول ثانوي بعد أن أطلقت عليه النار، وأصابته بخمس رصاصات في جسده، وما يزال يواجه وضع صحي صعب، حيث يقبع في سجن "مجدو". وطبقا لتقارير محلية خضع أحمد لعدة عمليات جراحية منذ اعتقاله، وأجريت له مجموعة منها في مستشفى "هداسا" الإسرائيلي، حيث تمت دون إطلاع عائلته في حينه، وعلى الرغم من وضعه الصحي الصّعب، وحاجته الماسة للبقاء في المستشفى، فإن إدارة سجون الاحتلال وبعد أربعة أيام من إصابته، ومكوثه في مستشفى "هداسا" مقيدًا في السرير، نقلته إلى سجن "مجدو"، وتم إخضاعه للتحقيق أثناء وجوده في المستشفى، دون أدنى اعتبار لوضعه الصحي الصعب. وأدت عملية نقله من المستشفى إلى السجن إلى تفاقم وضعه الصحي حيث نقل مجددا إلى مستشفى العفولة بعد ذلك، وخضع لعملية جراحية أخرى ثم أعادته إدارة سجون الاحتلال إلى سجن "مجدو"، وكان المفترض أن تعقد له جلسة محكمة في تاريخ 12 أبريل 2021.[9]

ايضا تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين بشكل خطير وممنهج وبدون عواقب، بما في ذلك هدم المنازل وعنف المستوطنين وإرهابهم والهجمات المتكررة على المدارس مما يهدد سلامتهم ومعيشتهم وصحتهم العقلية حيث قامت السلطات الإسرائيلية بتشريد 200 طفل فلسطيني منذ بداية العام 2021. فالسياسة الإسرائيلية في هدم المنازل أدت إلى تدمير أو مصادرة أو هدم قسري لما يقرب من 227 منشأة فلسطينية، بما في ذلك 93 منشأة ممولة من قبل المانحين، ما أدى إلى تشريد 367

[8] - تركزت في القدس اعتقالات كبيرة لأطفال فلسطينيين رغم كورونا، الجزيرة نت، 4 ابريل 2021، الرابط، https://bit.ly/2Q38wlY

[9] - الاحتلال اعتقل خلال شهر مارس 2021 (438) فلسطينيا/ة، مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، 7 ابريل 2021، الرابط، https://www.addameer.org/index.php/ar/node/4358

فلسطيني، وحوالي 200 طفل في الأسابيع السبعة الأولى من عام 2021، إضافة إلى وجود أكثر من 53 مدرسة مهددة بالهدم. كما أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة "أوتشا"، بأن سلطات الاحتلال هدمت أو صادرت 35 مبنى فلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، خلال النصف الثاني من فبراير 2021، بحجة افتقارها إلى رخص البناء. وأوضح المكتب أن عمليات الهدم أدت إلى تهجير 98 شخص، من بينهم 53 طفل، وإلحاق الأضرار بنحو 60 آخرين.[10]

5. الانتهاكات ضد المرأة

تعرضت المرأة الفلسطينية لانتهاكات عدة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وحكومة حماس، فخلال شهر مارس قمعت سلطات الاحتلال بقرار من "وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال فعاليتين اجتماعيتين بمناسبة "يوم المرأة" و"يوم الأم"، بتنظيم من المركز النسوي- نادي جبل الزيتون، بحجة أن الفعالية تُقام تحت طابع وطني فلسطيني بدعم وتمويل السلطة الفلسطينية، دون تصريح أو مكتوب متفق عليه وذلك حسب "قانون تطبيق اتفاق الوسط بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة "تحديد النشاطات 1994"- حسب ما جاء في قرار المنع. واعتقلت في المرتين مديرة المركز إخلاص الصياد، كما اعتقلت خلال منع فعالية "يوم المرأة" مصممة الأزياء منال أبو سبيتان.[11]

وفي قطاع غزة أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، وهو هيئة تديرها سلطات حماس، تعميما في 14 فبراير يسمح لأولياء الأمر الذكور بتقييد سفر النساء غير المتزوجات. ويسمح التعميم الذي عدلته السلطات في 16 فبراير بسبب الانتقادات لولي الأمر (أحد الأقرباء الذكور المباشرين أي الأب أو الشقيق أو الجد) برفع دعوى أمام المحكمة لمنع المرأة غير المتزوجة من السفر، إذا ارتأى أن السفر سيتسبب بضرر محض. كما يجوز أيضا منعها من السفر إذا وجدت دعوى قضائية عالقة بينهما تستلزم منع السفر، أي أنها قد تمنع من السفر بمجرد تقديم ولي الأمر طلب منع سفر بأمر من المحكمة[12].

وأكد رئيس المجلس القضائي الأعلى أن هذا التعميم متوازن ومتسق مع القوانين الإسلامية والمدنية. ورفض ما أسماه الضوضاء الاصطناعية وغير المبررة على وسائل التواصل الاجتماعي حول المرسوم. كما برر التدبير من خلال حل الحالات السابقة التي سافرت فيها الفتيات دون معرفة والديهم وكان رجالهم غادروا زوجاتهم وأطفالهم دون عائل. كما أكدت بعض المؤسسات التي تركز على حقوق المرأة ومقرها غزة إن الحكم يتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يمنح حقوقا متساوية للبالغين، مما يعني أن السلطات تسير للخلف في حماية حقوق الإنسان[13].

---

[10] - الاحتلال يشرد 200 طفل فلسطيني منذ بداية 2021، موقع الغد، 6 مارس 2021، الرابط، https://bit.ly/3dZHJ1F

[11] - الاحتلال اعتقل خلال شهر مارس 2021 (438) فلسطينيا/ة، مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، 7 ابريل 2021، الرابط، https://www.addameer.org/index.php/ar/node/4358

[12] - سلطات غزة تفرض قيود على سفر النساء غير المتزوجات، هيومن رايتس واتش، 17 فبراير 2021، الرابط، https://www.hrw.org/ar/news/2021/02/17/377901

[13] - Hamas court says women need guardian's approval to trave, AP, February 15, 2021, link, https://apnews.com/article/travel-middle-east-womens-rights-israel-gaza-strip-acc6bdb0383b43d5c13af594374ada88

6. توسيع الاستيطان

تسابق سلطات الاحتلال الإسرائيلي الزمن لإغلاق الباب نهائيا أمام أية فرصة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وذات سيادة بعاصمتها القدس الشرقية، وتحولها إلى رؤية سرابيه غير قابلة للتطبيق، تفرضه بقوة الاحتلال على تجمعات سكانية فلسطينية محاطة بالمستوطنات. حيث تهدف السياسيات الاستيطانية الاسرائيلية إلى ربط العمق الإسرائيلي بالأغوار من خلال شبكة طرق وأنفاق ضخمة، تحقق التواصل الجغرافي بين مكونات المشروع الاستيطاني في المنطقة الممتدة من النهر إلى البحر. كما أن الاستيطان غير المسبوق في الضفة المحتلة، بما فيها القدس الشرقية يهدف إلى حسم مستقبلها ومصيرها من جانب واحد وبقوة الاحتلال نحو استكمال نهائي لعمليات تهويد المدينة المقدسة وفصلها بالكامل عن محيطها الفلسطيني[14].

ولذلك تخطط إسرائيل لإقامة 930 وحدة استيطانية جديدة لتوسيع مستوطنة "بسغات زئيف" الإسرائيلية بالقدس المحتلة، تزامناً مع استمرار سياسة الطرد والتطهير العرقي الممنهج في المدينة، التي قد تشهد عمليات إجلاء جماعية للعائلات المقدسيّة في الأشهر المقبلة ما لم تتوقف الحكومة الإسرائيلية هذا التوجه المخالف للقانون الدولي. إن استمرار انتهاكات الاحتلال في الأغوار عبر هدم المنازل ومصادرة الأراضي الفلسطينية، أسوة بعدوانه في الخليل من خلال عمليات التهويد يهدف إلى تهويد الحرم الإبراهيمي والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من ساحات ومرافق الحرم وتغيير ملامحه التاريخية والحضارية.[15]

7. التهجير وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية

خلال الربع الأول من عام 2021 تم تهجير مئات الفلسطينيين في جميع أنحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة بالقوة أو أنهم معرضين لخطر التهجير القسري، والذي له آثار مادية واجتماعية اقتصادية ونفسية اجتماعية فورية وطويلة الأمد على الأسر الفلسطينية، وخاصة على الأطفال. فخلال شهر **يناير** استهدفت قوات الاحتلال الاسرائيلي 160 منشأة يملكها فلسطينيين سواء بالهدم أو المصادرة أو الاخلاء أو توزيع الاخطارات بنية استهداف هذه المنشآت وتركزت أبرز الانتهاكات في عمليات الهدم التي طالت (60) منشأة، (3) منها تم إجبار مالكيها على هدمها ذاتيا تحت طائلة التهديد بالغرامات والسجن. فيما صادرت قوات الاحتلال واستولت على (6) منشآت. توزعت بين محافظات القدس والخليل وطولكرم، فقد صادرت قوات الاحتلال قرب مدخل قرية النبي صموئيل في محافظة القدس، خيمتين ومرافق صحية متنقلة ومعدات للتنزه تعود ملكيتها للمواطنين: **أنس عبيد، وماجد عيسى بركات**، حيث كانا يعملان على إنشاء متنزه للمواطنين، وصادرت قوات الاحتلال قرب الجدار العنصري العازل بمحاذاة بلدة زيتا في محافظة طولكرم، "كنتينر" يستخدم كبقالة تعود ملكيته للمواطن: **محمود تيسير أبو العز**، وصادرت في قرية الركيز الواقعة جنوب شرق

---

[14] - الخارجية الفلسطينية الاستيطان يهدف لترسيخ الضم ومنع تجسيد حلم الدولة، اليوم السابع، 13 ابريل 2021، الرابط، https://bit.ly/3slNkER

[15] - الاحتلال يشرد 200 طفل فلسطيني منذ بداية 2021، موقع الغد، 6 مارس 2021، الرابط، https://bit.ly/3dZHJ1F

بلدة يطا في محافظة الخليل، وحدة صحية من الصفيح تعود ملكيتها للمواطن: **محمد أبو عرام**[16].

وخلال شهر **فبراير** استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (265) منشأة يملكها فلسطينيين سواء بالهدم أو المصادرة أو الإخلاء أو توزيع الإخطارات بنيّة استهداف هذه المنشآت مستقبلا. وقد تركزت أبرز الانتهاكات في عمليات الهدم التي طالت (194) منشأة. (9) منها تم إجبار مالكيها على هدمها ذاتيا تحت طائلة التهديد بالغرامات والسجن. فيما صادرت قوات الاحتلال واستولت على منشأة واحدة، فقد صادرت قوات الاحتلال في قرية أم الخير الواقعة شرق بلدة يطا في محافظة الخليل خيمة تعود ملكيتها لعائلة الهذالين.[17]

وخلال شهر **مارس** هدمت سلطات الاحتلال 31 مسكن منها 15 مسكن هدمت لذرائع إدارية، و16 مسكن بدواعي هدم إداريا كذلك. حيث تم هدم 23 مسكن تام الإنشاء في حين 8 مساكن كانت قيد الإنشاء واغلب المساكن المهدومة وعددها 26 تقع في مناطق "ج"، و5 داخل حدود بلدية القدس التابعة للاحتلال. و5 من المساكن المهدومة كان قد هدم مرة أخرى سابقًا على الأقل قبل إعادة بنائه. ونفذت الإدارة المدنية بصحبة جنود الاحتلال 26 عملية هدم، في حين هدمت طواقم بلدية القدس التابعة للاحتلال مسكنًا واحدًا، وهدم ذاتيًا 4 مساكن. ولم تمنح سلطات الاحتلال فرص إخلاء 22 مسكنًا، علما بأن 15 عائلة لم تتلقَ إخطارًا بوقف البناء خلال مرحلة البناء. وبلغ عدد المهجرين من المساكن المأهولة 130 فلسطيني، منهم 58 سيدة، و60 طفل، وكذلك الحال 41 طالب مدرسة، وعدد 12 لاجئ.

كما هدمت سلطات الاحتلال 28 منشأة خاصة، تتوزع على القدس 6، والخليل 5، وجنين 5، وبيت لحم 4، ونابلس 4، وأريحا 2، وسلفيت 1، وقلقيلية 1. كما تضررت المقتنيات في 10 منشآت من المجمل بسبب عدم القدرة على إخلاء المحتويات قبل تنفيذ الهدم. وكافة المنشآت المهدومة كانت تامة الإنشاء وقيد الاستخدام. و6 من العائلات المقيمة لم يمنحوا فرصة للاعتراض على قرارات الهدم على حد قولهم. وفضلًا عن التأثير الاقتصادي والخسارة المادية العامة لمالكي المنشآت، إلا أن أيضًا 17 من المنشآت المهدومة تشكل مصدر رزقٍ رئيسي للعائلات ما يضاعف حجم الخسارة المادية والنفسية. وتقدر تكاليف بناء المنشآت المهدومة فقط بما يزيد عن مليون ونصف المليون شيكل، والتي تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 7127 متر مربع.[18]

---

[16] - تقرير الرصد الشهري حول عمليات الهدم والانتهاكات الاسرائيلية ضد المنشآت ومنازل الفلسطينيين، مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية شمس، الرابط، https://www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2021/reports/monthly-report-on-demolitions-1-2021.pdf

[17] - مركز شمس في تقريره الشهري 265 منزل ومنشأة استهدفتها دولة الاحتلال في شهر شباط، مركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية شمس، 22 مارس 2021، الرابط، https://www.shams-pal.org/?p=4278

[18] - تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات شهر مارس 2021، مؤسسة الحق، 5 ابريل 2021، الرابط، https://www.alhaq.org/ar/monitoring-documentation/18146.html

8. القيود المفروضة على التنقل

لا يزال قطاع غزة يعاني من حصار هو الأسوأ في تاريخ الاحتلال للأرض الفلسطينية المحتلة، حيث دخل الحصار عامه الرابع عشر، وسط قيود مشددة على حركة الأفراد وأصناف البضائع، ما أدى إلى تفاقم حالة التدهور المستمرة في الأوضاع الإنسانية، وخلف آثار كارثية على جميع مناحي الحياة. وأكدت الأمم المتحدة أن جميع المؤشرات في القطاع تسير في الاتجاه الخاطئ، وأشارت إلى تردي خدمات الصحة والطاقة والمياه، مشددة على أن القطاع يحتاج جهود هائلة في مجالات الإسكان والتعليم وإيجاد فرص عمل. وفي الضفة الغربية تواصل سلطات الاحتلال تقسيمها إلى كانتونات صغيرة منعزلة عن بعضها البعض، فيما لاتزال العديد من الطرق مغلقة بالكامل. وفضلاً عن الحواجز الثابتة تنصب قوات الاحتلال العديد من الحواجز الفجائية، وتعرقل حركة المدنيين، وتعتقل العديد منهم عليها وعلى الحواجز الثابتة.

9. انتهاك الحق في الصحة

أن استمرار جائحة كوفيد-19 خلال الربع الأول من عام 2021 فرضت ظروفاً إنسانية صعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في ظل تحديات سياسية ومعيشية واجتماعية متواصلة على مدار العقود الأخيرة في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وقد كشفت الأزمة الصحية وتداعياتها الاجتماعية الأثار التخريبية والمدمرة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد على حياة الفلسطينيين، ومدى الضرر الناتج عن الاحتلال وتكريس سياسات الفصل العنصري، لا سيما تفاوت توافر المرافق والخدمات العامة وامكانيات المنظومة الصحية بين المناطق الفلسطينية المختلفة، وبشكل خاص في قطاع غزة حيث تفرض إسرائيل حصاراً وإغلاقاً شاملاً برياً وبحرياً وجوياً على القطاع منذ عام 2007، فيما يعد عقاباً جماعياً لمليوني فلسطيني في القطاع، وقد أدي هذا الإغلاق إلى انهيار الخدمات الأساسية، متسببا في تزايد مستويات الفقر العميقة، وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار البطالة، والاعتماد على المساعدات، وتلوث أغلب إمدادات المياه في غزة[19].

وخلال الربع الأول من هذا العام، عرقلت سلطات الاحتلال في كثير من المناسبات جهود ومبادرات الفلسطينيين لاحتواء الجائحة، وذلك من خلال مصادرة مستلزمات طبية، أو اعتقال المشاركين في مبادرات تطوعية محلية لمواجهة الوباء. وإن إسرائيل كقوة احتلال مسؤولة عن تطعيم السكان الفلسطينيين ضد فيروس كورونا دون تمييز حيث أن إسرائيل تعد وفقا للمادتين 55 و52 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المسؤولة الأولى في توفير الإمدادات الطبية لسكان الأراضي المحتلة ومن ضمنها اللقاح. ومن المعلوم أن السلطات الاسرائيلية قامت في نهاية 2020 بتطعيم أكثر من 80% من المواطنين الإسرائيليين وخلال الاشهر الاولى من 2021 طعمت أكثر من 5 مليون شخص واحتلت بذلك المركز الاول عالميا

[19] - حالة المعابر في غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، الرابط، https://www.pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2021/02/gaza_clouser-ar-2-2021.pdf

في معدل توزيع اللقاح، في حين ادعت انها لا تتحمل المسؤولية بموجب اتفاقيات السلام المؤقتة. لكنها قامت في الأسابيع الأخيرة بتلقيح عدد من العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية ممن لديهم تصاريح للعمل داخل إسرائيل ومستوطنات الضفة الغربية.[20]

وكانت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها الذين يديرون برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الفيروسات قدمت بحلول مارس 2021 عدد 61.400 جرعة لقاح للسلطة الفلسطينية، كما تم شحن 21300 لقاح إلى قطاع غزة المحاصر الذي تسيطر عليه حماس. ومن المعروف أن السلطة الفلسطينية تكافح للحصول على لقاحات مع ارتفاع معدل الإصابة. وحتى الآن حصلت على 10000 جرعة من لقاح Sputnik V الروسي و2000 جرعة من إسرائيل لحوالي 3 ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية. على النقيض من ذلك تلقت غزة التي تخضع للحصار الإسرائيلي منذ عام 2007 أكثر من 80 ألف جرعة لقاح[21].

[20] - Israel celebrates 5 millionth coronavirus vaccination, AP News, March 9, 2021, link, https://apnews.com/article/israel-immunizations-coronavirus-pandemic-west-bank-5d18f75cbce3fa8df5c8b885599d81b4

[21] - Palestinians expand vaccination campaign after UN shipment, AP News, March 21, 2021, link, https://apnews.com/article/israel-coronavirus-vaccine-coronavirus-pandemic-west-bank-blockades-c1bb5272a3923b741b92bb9284f6e4bc

الخاتمة والتوصيات

وفي الختام تؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان على أن الشعب الفلسطيني يعاني من الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي، ومع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة المتمثلة في التمييز المنهجي والترحيل القسري والتطهير العرقي وجرائم الاضطهاد والفصل العنصري، فقد حان الوقت لتصدى المجتمع الدولي لهذا الواقع واتخاذ تدابير فعّالة وفورية لوضع حدّ لتدهور الوضع الإنساني والإفلات من العقاب، في مجلس الأمن وغيره من الآليات الدولية. فغياب المساءلة سيخلق" مناخاً لمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان" ويعوق آفاق التسويات السلمية. وعليها توصي مؤسسة ماعت بالآتي:

- تشكيل مجلس حقوق الإنسان بعثة مستقلة لتقصي الحقائق بشأن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وما يرتبط به من التزامات للدول والمنظمات الدولية والشركات التجارية.
- استخدام المجتمع الدولي كافة الآليات المتاحة لتحقيق العدالة والمساءلة الدولية والتدخل الفوري لفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، والمحاسبة الجنائية للأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة الاعتبارية التي قد تكون ارتكبت جرائم حرب، سواء في الدول التي كانوا متواجدين في أراضيها أو هم من رعاياها.
- التزام جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمجتمع الدولي بتقديم الدعم العلني والتعاون الكامل مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفقًا للالتزامات المنصوص عليها في المادة 86 من نظام روما الأساسي، بما يتماشى مع المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، والمادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة، لضمان اعتقال ونقل الأشخاص الذين تم التحقيق معهم والمتهمين بارتكاب جرائم دولية إلى لاهاي، ومنع استمرار ارتكاب جرائم دولية ضد الشعب الفلسطيني.
- على الحكومة الاسرائيلية وضع حد لسياسة الاعتقال الاداري الجائر ضد الاطفال وخاصة في ظل تفشي جائحة كورونا.
- الكف عن فرض التمييز المجحف والممنهج في الأنظمة والقوانين ضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكمها في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.
- على الحكومة الاسرائيلية انهاء الحصار المفروض على قطاع غزة لما يقرب من 14 عام.
- على الحكومة الاسرائيلية تحمل مسئوليتها كقوة احتلال في احترام وحماية وإعمال الحق في الصحة لجميع الفلسطينيين الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية الفعلية، وخاصة في سياق الجائحة المستمرة، بما في ذلك ضمان المساواة في وصول الفلسطينيين للقاح.